



قياس و تحليل اثر الانفاق التشغيلي و الاستثماري في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة (١٩٨٩ – ٢٠٢٣)

د. رهنج طاهر عبدالله

Ranj.abdullah@univsul.edu.iq

د. سويا سلام رشيد

supa.rashed@univsul.edu.iq

كلية التجارة- جامعة السليمانية- اقليم كردستان - العراق

الملخص:

يُعد الإنفاق التشغيلي والاستثماري من الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. يتميز الاقتصاد العراقي بسيطرة القطاع العام على غالبية نشاطاته الاقتصادية خلال السنوات الماضية، مما يجعل لهذين المتغيرين تأثيراً واضحاً على النمو الاقتصادي العراقي، لذا يهدف هذا البحث إلى قياس و تحليل اثر الانفاق التشغيلي و الاستثماري في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٣، والتنبؤ بمسار هذا الأثر حتى سنة ٢٠٢٣.

لتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليل الكمي باستخدام نموذج (ARDL). توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين الأنفاق التشغيلي والاستثماري مع النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق التشغيلي بنسبة ١% أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٩٦%. وفي نفس الفترة، أدت زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة ١% إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٦٢%.

اقترح البحث ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق التشغيلي بهدف زيادة النمو الاقتصادي، ومن الضروري زيادة حجم الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة بغرض رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في العراق.

الكلمات المفتاحية : الانفاق التشغيلي، الانفاق الاستثماري، الناتج المحلي الاجمالي، التنبؤ.

Received: 1/7/2024

Accepted: 14/7/2024



المقدمة

يُعد موضوع الإنفاق العام ودوره في النمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. فالإنفاق العام، في جوهره، يمثل إحدى أدوات السياسة المالية التي تسعى الحكومات من خلالها للتأثير على الإنتاج والتشغيل والاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد أشار الاقتصادي الألماني أدولف فاكنر إلى هذا الدور من خلال قانونه الذي ينص على أن زيادة حجم الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى زيادة معينة في النمو الاقتصادي.

في الوقت الحالي، تواجه دول العالم ظاهرة زيادة الإنفاق العام نتيجة زيادة نشاطاتها في جوانب متعددة. لذا، زادت أهمية دراسة الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي مع تطور دور الحكومة وتوسع نشاطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية. ويعتبر الإنفاق التشغيلي والاستثماري من الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على توسع الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي.

في العراق، يحتل الإنفاق التشغيلي والاستثماري في الموازنة العامة مكانة مهمة للتأثير في اقتصاده. يمثلان شريان الحياة بالنسبة له، إذ يساهم هذان النوعان من الإنفاق في زيادة قدرة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي. لذا، يركز هذا البحث على قياس وتحليل أثر الإنفاق التشغيلي والاستثماري على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٣. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التنبؤ بمسار هذه الظاهرة خلال المدة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٣.

مشكلة البحث:

على الرغم من الزيادات الهائلة والمستمرة في حجم الإنفاق التشغيلي والاستثماري في الموازنات السنوية خلال المدة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٣، لم تصل عملية النمو الاقتصادي إلى المستوى المطلوب، بالإضافة إلى عدم تحقيق الإنفاق الاستثماري للأهداف المنشودة. يبدو أن هناك حاجة ماسة لإعادة التفكير والبحث في كيفية توجيه الإنفاق العام وفقاً لأولويات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي.

اهمية البحث:

يُعدّ الإنفاق التشغيلي والاستثماري محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، إذ يُسهمان في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، خصوصاً عندما يتم توجيههما نحو تنشيط الناتج المحلي الإجمالي. تبرز أهمية هذا البحث في توضيح الدور الذي يلعبه الإنفاق التشغيلي والاستثماري في الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرهما المباشر وغير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وإظهار مدى مساهمتهما في زيادة نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٣، ومن ثم توضيح حجم تأثير هذين المتغيرين في تحقيق النمو الاقتصادي، والتنبؤ بمسار حجم الإنفاق التشغيلي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٣، وأخيراً توضيح تأثير الإنفاق التشغيلي المتنبأ والإنفاق الاستثماري المتنبأ في النمو الاقتصادي العراقي في المستقبل.

هدف البحث:

بناءً على أهمية الموضوع تتم صياغة هدف البحث و الذي يتمثل ب:



- ١: تحدىد قوؤ و اتجاه العلاقة بىن الانفاق (التشغىلى و لاسثمارى) والنمو الاقصادى فى العراق خلال المدة (١٩٨٩ إلى ٢٠٢٣).
- ٢: قىاس وتحلىل أؤر الانفاقىن (التشغىلى و لاسثمارى) على الناتج المحلى الإجمالى خلال المدة البؤ.ح.
- ٣: التنبؤ بمسار الانفاق (التشغىلى و لاسثمارى) والناتج المحلى الإجمالى و اىجاد العلاقة بىنهما خلال المدة من (٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٣).

فرضىة البؤ.ح:

- ان الانفاق (التشغىلى و لاسثمارى) تساهم بشكل اىجابى فى النمو الاقصادى.
- الفرضىة العدم (H٠) :
- ان الانفاق التشغىلى و الاستثمارى لاساهما بشكل اىجابى فى الناتج المحلى الاجمالى خلال المدة (١٩٨٩-٢٠٢٣).
- الفرضىة البدىلة (H١) :
- ان الانفاق التشغىلى و الاستثمارى تساهما بشكل اىجابى فى الناتج المحلى الاجمالى خلال المدة (١٩٨٩-٢٠٢٣).
- نطاق و حدود البؤ.ح: ىنقسم إلى قسمىن:
- الحدود المكانية: تتمثل فى الاقصاد العراقى.
- الحدود الزمنية: تشمل المدة من عام (١٩٨٩ إلى ٢٠٢٣). ىتم تحدىد هذه المدة بهدف دراسة الظروف التى شهدها الاقصاد العراقى والتغىرات العدىة التى أؤرت فىه.

منهجىة البؤ.ح:

اعتمء البؤ.ح على المنهج الوصفى التحلىلى لىبان تطور الانفاق التشغىلى والاسثمارى والناتج المحلى الاجمالى ، و كذلك اعتمء على الاسلوب القىاسى لقىاس تأؤىر تلك الانفاقىن فى النمو الاقصادى و التنبؤ بها، حىث اسؤءمء البىانات الرسمىة عن الاقصاد العراقى، المنشورة من قبل البنك الدولى و صندوق النقد الدولى و باسؤءام برنامء E-Views ٩ .

هىكلىة البؤ.ح:

تكون البؤ.ح من مبؤ.حىن اساسىن، حىث ىتناول فى المبؤ.ح الأول الجانب النظرى لمفهوم الانفاق العام بشقىه التشغىلى والاسثمارى والنمو الاقصادى و العوامل المؤؤرة فى النمو الاقصادى، و ىركز المبؤ.ح الثانى على قىاس و التحلىل التطفىقى للأنفاقىن التشغىلى والاسثمارى والنمو الاقصادى فى العراق خلال مءة البؤ.ح، و من ثم ىتم التنبؤ بمسار هذه الظاهرة للمءة "٢٠٢٣-٢٠٣٣"، و فى ختام البؤ.ح، ىتم عرض جملة من الاسؤءنتاجات و المقؤرءات التى تم التوصل إلىها.

الدراسات السابقة:

ىتناول عرض جمموعة مءءة من الدراسات السابقة ذات الصلة بمؤ.ح البؤ.ح على النحو التالى:



- (الغالبى، ۲۰۱۲): تسعى هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في العراق في الأجلين القصير و الطويل، وقد استخدم الاسلوب الوصفي و الكمي بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة (۱۹۷۵-۲۰۱۰)، وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر قصير و طويل الاجل للأنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي، والعلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانفاق العام خلال فترة الدراسة، لذا اقترحت الدراسة باستخدام الانفاق العام بالشكل الذي يسبب في الزيادة من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إعادة توجيهها نحوه الانشطة الاقتصادية المحلية المنتجة لتساهم في عملية النمو الاقتصادي.

- (الكبيسي و حسن، ۲۰۱۴): تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري و الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (۱۹۹۰-۲۰۱۱) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية و بالاعتماد على اختبارين (التكامل المشترك لجوهانسن، و السببية لكرانجر)، وقد استنتجت الدراسة ان ضعف البنية الاقتصادية وعدم وجود بيئة استثمارية ملائمة و انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية لها دور مباشر في انخفاض حجم الانتاج و بالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، لذا يقترح معالجة الخلل الهيكل الانتاجي بمعنى اتخاذ الاجراءات التشجيعية الكفيلة لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي واهمية نسبية اكثر بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية بهدف ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي.

- (احمد و رفاك، ۲۰۱۵): الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحليل و التقييم المالي لظاهرة الزيادة المستمرة للأنفاق العام في العراق ، باستخدام الاسلوب الوصفي و استخدام بعض المؤشرات المالية و الاقتصادية للبيانات خلال المدة (۱۹۸۰ - ۲۰۱۲)، توصلت هذه الدراسة الى ان الزيادة في حجم الانفاق العام خلال مدة الدراسة لم تكن زيادة حقيقية، بل كانت زيادة ظاهرية و لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب، لذا اقترحت ضرورة مواكبة الانفاق العام للتغيرات التي تحدث في حجم الطلب الكلي، وذلك من خلال تنشيط القوة الانتاجية و ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي من اجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد و من ثم رفع مستوى الرفاهية لضمان سير الخطط التي تبنتها الحكومة العراقية.

- (محمد و جحيل، ۲۰۱۶): الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس و تحليل العلاقة التبادلية بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (۱۹۹۰-۲۰۱۳)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري بالإضافة الى التحليل الوصفي المقارن وكذلك استخدام التحليل الكمي بالاعتماد على (Vector Auto Regression)، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو عدم وجود التنسيق و الترابط بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي، لأن النفقات العامة في غالبيتها هي نفقات تشغيلية، لذا أقترح هذه الدراسة الى توجيه الانفاق العام الى المسار الذي ينمي القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي عن طريق النهوض بالقطاعات المنتجة لكي ترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

- (صباح و تاية، ۲۰۱۸): ان هذه الدراسة سعى الى تحديد اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (۱۹۸۵ - ۲۰۱۶) ، واعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري فضلاً عن اعتماد الاسلوب القياسي باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ ، توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة معنوية موجبة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من المقترحات منها ضرورة مساهمة النفقات العامة في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي في العراق بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

- (العاني، ٢٠٢٢): تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين الانفاق الاستثماري و النمو الاقتصادي بمدى نجاح الحكومة في توظيف امكانيات المالية في العراق بغرض تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال مؤشراتته و تحليل و تقدير مؤشر الانفاق الاستثماري الحكومي بالاعتماد على نموذج (ARDL)، ومن اهم ما توصلت اليها هذه الدراسة ان حجم الانفاق الاستثماري الحكومي منخفض بالنسبة للأنفاق التشغيلي و هذا ادى بدوره الى تقليل خلق فرص عمل جديدة وانخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي ولم تحقق النمو الاقتصادي، لذا يقترح ان تعطي الانفاق الاستثماري اهمية كبيرة لما لها من اثر مهم على النمو الاقتصادي خلال الزيادة الانفاق الاستثماري الحكومي.

- (كاظم، ٢٠٢٣): تهدف هذه الدراسة الى توضيح اثر الانفاق العام في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وذلك بالاستناد الى المنهج الاستقرائي المبني على استنباط التحليل لبيانات حول (النفقات العامة، الناتج المحلي الجمالي، الموازنة العامة و البطالة)، وقد توصلت الدراسة الى نتائج متعددة منها، ان الانفاق العام تركز على جانب احادي متمثل بالنفقات التشغيلية والذي تشكل مشكلة كبيرة امام عملية الاستقرار و النمو الاقتصادي، لذا اقترحت الدراسة الى ضرورة العمل على إعادة هيكلة الانفاق العام وتبني سياسات تضع في أولوياتها التوسع في مقدار الانفاق الاستثماري من اجل توسيع الطاقات الانتاجية و تحقيق النمو الاقتصادي و معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

بعد استعراض ونقاش الدراسات السابقة، يمكن استخلاص أن العديد من الدراسات سعت إلى تحليل تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي دون التفريق الواضح بين تأثيرات الانفاق التشغيلي والاستثماري. في هذا البحث، تم توضيح أثر كلاً من الانفاق التشغيلي والاستثماري على النمو الاقتصادي، وتم التنبؤ بمسار كل من الانفاقين والناتج المحلي الإجمالي، مع تحديد العلاقة بينهما خلال الفترة من عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٣.

المبحث الاول

الإطار النظري للأنفاق التشغيلي والاستثماري والنمو الاقتصادي

الانفاق العام إحدى ادوات السياسة المالية التي توجه من قبل السلطات العامة لتحقيق الاستقرار والتوازن في النشاط الاقتصادي من خلال العمل على توجيه تخصصات الانفاق إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة (Holmes, et al, ٢٠٠٢: p٥)، او مجموع الاستخدامات في موازنة الحكومة لتغطية انشطتها ومواجهه الازمات (Perkins, et al, ٢٠٠٨: p٤٩٦)، لذا هناك عديد من التعاريف المتعلقة بالانفاق العام، ولكن بشكل العام يمكن تعريفه بأنه مبلغ من النقود يدفعه شخص يعمل لدى الحكومة لأشباع حاجة عامة.

يعد التمييز بين أنواع الإنفاق الحكومي أمراً ضرورياً، حيث يقسم الإنفاق الحكومي وفقاً للمعايير الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين هما: الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري. يهدف هذا المبحث بشكل عام إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بهذين النوعين من الإنفاق والنمو الاقتصادي، واستكشاف العلاقة الاقتصادية بينهما عبر الفقرات التالية:

اولا: مفهوم الانفاق التشغيلي و الاستثماري

لتمييز بين الانفاقين لابد تعرف على كل واحد منهم بشكل الاتي:



١- الانفاق التشغيلي:

يشمل جميع الأموال التي تصرفها الحكومة على الخدمات العامة مثل رواتب الموظفين والأجور، فضلاً عن المشتريات الحكومية والنفقات العسكرية. كما يشمل النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات، مثل الإعانات وغيرها. بالمقابل، تقوم الحكومة بشراء أنواع عديدة ومختلفة من السلع، وتلك المشتريات تولد تياراً من المنافع عبر الزمن (Andolfatto, 2005, p111)، او تلك الانفاق التي تنفقه الحكومة (الدولة) لضمان سير المرافق العامة، كرواتب الموظفين، الاعانات، المدفوعات التحويلية، لإشباع الحاجات العامة... الخ (العمرى، ١٩٨٨، ص: ٣٢-٣٣).

٢- الانفاق الاستثماري الحكومي

تلك الاموال التي تنفق على السلع الراسمالية و السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الاموال و الخدمات او الاضافة الى رصيد المجتمع من السلع الراسمالية، ويشمل الانفاق الاستثماري المشتريات مثل الاراضي و الالات ومدخلات الانتاج او البنية التحتية و غيرها من الامور و التي تضمن المكونات راس المال (حجي، ٢٠٢٣، ص: ١٨)، لذا الانفاق الاستثماري هي النفقات التي تسهم في تكوين رأس المال الثابت القومي كالانفاق على شراء الالات و المعدات و الاراضي و الانشاءات و المباني فضلاً عن الانفاق على البنية التحتية كالطرق و الجسور و الموانئ و المدارس... الخ (العيسى و قطف، ٢٠٠٦، ص: ٣٠٠).

من تلك التعاريف يمكن ان نصل الى النقطة المهمة الا وهي، ان النفقات التشغيلية تتصف بالدورية و يمكن ان تتكرر خلال مدة معينة لذا يطلق عليه (النفقات الجارية او الدورية) ولكن الانفاق الاستثماري فهي نفقات غير دورية هدفها زيادة التراكم راس المال الدولة من خلال تنمية راس المال بشقيه المادي و البشري بهدف التطوير و التقدم و النمو الاقتصادي (اندرواس، ٢٠١٤، ص: ١٠٥).

ثانياً: الاثار الاقتصادية للإنفاق العام:

يؤثر الانفاق العام بأبعاده التشغيلية والاستثمارية على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر وغير مباشر. بناءً على ذلك، يمكن تسليط الضوء على النقاط التالية:

١- الاثار المباشرة للنفقات العامة:

تؤثر الانفاق العام في جملة من المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر ولكن لغرض تحقيق هدف البحث نذكر منها فقط اثر الانفاق العام على (الناتج المحلي الاجمالي والذي تمثل النمو الاقتصادي)، ولهذا الغرض يجب التمييز بين نوعين من الانفاق العام ، اولهما النفقات الاستثمارية هي التي تعمل على إنتاج السلع و الخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتكوين رؤوس الأموال التي تستخدم في الاستثمار (أحمد و رفاك، ٢٠١٥، ص: ٢٤) وقد تسمى النفقات الاستثمارية أو النفقات المنتجة، وقد يزيد الناتج المحلي الاجمالي كلما زادت هذا النوع من الانفاق العام (طويل، ٢٠١٦، ص: ٥٤). لذا هذا الانفاق تؤثر بشكل مباشر في معدل النمو الاقتصادي (عوض الله، ١٩٩٤، ص: ٧٠) ويمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد إنفاق رأس المال الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى حجم الاستثمار (طويل، ٢٠١٦، ص: ٥٥).

النوع الثاني من الإنفاق هو ما تنفقه الحكومة لضمان سير المرافق العامة، مثل رواتب الموظفين، الإعانات، والمدفوعات التحويلية، لإشباع الحاجات العامة. يُعرف هذا النوع بالإنفاق التشغيلية أو الجارية. هذا النوع



من الإنفاق يعد إحدى الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، نظراً لحجمه الأكبر مقارنةً بالإنفاق الاستثماري، إذ يتم توجيهه بهدف تحقيق تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (العمرى، ١٩٨٨: ص ٣٢-٣٣).

٢: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة:

يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث الانفاق العام آثاراً غير مباشرة في الاستهلاك القومي، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل (قحطان، ١٩٨٩: ص ٣٣٠)،، وبمعنى آخر فإن الانفاق العام لا تؤثر فقط في الاستهلاك بالتأثير المضاعف ولكنها تؤثر في الوقت نفسه في الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل (ناشد، ٢٠٠٠: ٨١) يمكن توضيحهما على النحو الآتي:

أ- أثر المضاعف :

المضاعف (Multiplier) هو العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المطاف إلى زيادة أكبر لذات المتغير، ولهذا يطلق على هذه العملية أثر المضاعف، يعد (كاهن) أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة بين الزيادة في الإنفاق الاستثمارية والزيادة في التشغيل، أما (كينز) فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي بإضعاف الزيادة الأولية (لعجال، ٢٠١٧: ٦٢).

ب: اثر المعجل:

يعرف المعجل بالعلاقة بين الاستثمار ومعدل التغيير في الإنتاج الجاري، أي أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية للاستهلاك، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر، ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، بمعنى ضرورة التوسع وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة (قندوسي، ٢٠١٣: ٥٧). لذا إن المعجل هو أثر زيادة النفقات أو نقصها على الاستثمار، لأن الزيادة في الدخل والاستهلاك تؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة وهذا بدوره ساعد في زيادة الإنتاج، و إن هذه الزيادة في الإنتاج والاستثمار بمرور الزمن تؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي (نجار، ١٩٨٨: ٧٢).

ثالثاً: النمو الاقتصادي

١- مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يُعد أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها. يتميز النمو الاقتصادي بكونه عملية معقدة ومتزايدة، وهو مؤشر على رفاهية الدولة. «النمو» يرتبط بزيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الحقيقي بما يفوق معدل الزيادة السكانية، ويتجسد في زيادة كمية السلع والخدمات التي يُنتجها اقتصاد معين باستخدام عوامل الإنتاج على المدى الطويل، ويحدث بشكل طبيعي مع مرور الزمن



(دخيل، ۲۰۰۹: ۲۸)، أي أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات في الجوانب الأخرى (خلف، ۲۰۰۶: ۱۷۸).

۲- العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي :

في الواقع أن تحديد حجم النمو الاقتصادي أو حدوده في مكان و زمان معينين يتوقف على مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الصحية والثقافية... الخ، ومن ابرز العوامل ذات صلة اكثر بموضوع البحث (المتغيرات المستخدمة في الجانب التطبيقي) تلك العوامل الاتية:

أ- حجم الانفاق التشغيلي و الاستثماري :

يلعب الإنفاق العام دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية التي تساهم في زيادة الإنتاجية وتعزز عملية النمو. يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى نوعين رئيسيين، لكل منهما تأثيره الخاص على النمو الاقتصادي:

- الإنفاق التشغيلي: يشمل الإنفاق التشغيلي المصروفات الحكومية المستخدمة لتشغيل الحكومة، مثل رواتب الموظفين والأجور والمشترىات اليومية. يساهم هذا النوع من الإنفاق في الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي الحالي من خلال زيادة الطلب الكلي وتحفيز الاستهلاك. نظراً لحجمه الأكبر مقارنةً بالإنفاق الاستثماري، فإن تأثيره على النمو الاقتصادي يكون أكبر، حيث يتم توجيهه بهدف تحقيق تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (العمرى، ۱۹۸۸: ص ۳۲-ص ۳۳).

- الإنفاق الاستثماري: يتضمن هذا النوع من الإنفاق الحكومي الأموال المخصصة لبناء وتطوير البنية التحتية والمشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد على المدى الطويل. يمكن أن يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى تحسين الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، مثل زيادة الإنتاج والتشغيل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التوازن بين العرض والطلب، وبالتالي الوصول إلى النمو الاقتصادي المطلوب (العلي، ۲۰۰۹: ۱۵۰).

ب- أسعار الصرف:

تعتبر سعر الصرف من العوامل المحددة في النمو الاقتصادي، حيث يؤدي سعر الصرف دوراً كبيراً في عملية النمو الاقتصادي في الكثير من الدول، خصوصاً في الدول الريعية التي تعتمد إيراداتها على الصادرات النفطية، لذا فإن سعر الصرف من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي، و من ثم تحقيق النمو الاقتصادي (خيرة و محمد، ۲۰۱۸: ۹۸).

ج - أسعار النفط وعوائده:

تلعب أسعار النفط دوراً حيوياً في تحديد مسار النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي. يؤثر تقلب أسعار النفط بشكل مباشر على الإيرادات



الحكومي، اي ان العوائد النفطية هي المصدر الرئيس لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، وله علاقة قوية بالنمو الاقتصادي خاصة في الدول التي يتسم اقتصادها بالاقتصادات الريعية (الطائي و المكوسي، ٢٠١٨: ٧٥١). بشكل عام، تعد أسعار النفط عاملاً رئيسياً يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والنمو في الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. التغيرات في أسعار النفط تتطلب سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع هذه التقلبات لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام (زيني، ٢٠٠٩: ١٥٠).

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي للمبحث

يهدف هذا المبحث إلى بناء نماذج قياسية وتوضيح مراحلها، ومن ثم قياس وتحليل تأثير الإنفاق التشغيلي والاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي، والذي يمثل النمو الاقتصادي في العراق. سيتم تناول النقاط التالية:

أولاً: مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة وتوصيف النماذج المعتمدة:

يستخدم هذا البحث النموذج الرئيسي لتحقيق أهدافه وإثبات فرضياته، وذلك على النحو التالي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 OEXP_t + B_2 IEXP_t + B_3 OIL.P_t - B_4 EXCH_t + U_t \dots$$

GDP: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة(الدولار).

OEXP: الانفاق التشغيلي بالأسعار الثابتة(الدولار).

IEXP: الانفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة(الدولار).

OIL.P: المعدل السنوي لأسعار النفط المعلنة في الاسواق العالمية.

EXCH: المعدل السنوي لأسعار الصرف الموازي.

Bo : الحد الثابت.

B٤ - B١ : المعلمات.

U: الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائي.

t: الزمن (لبيانات السلاسل الزمنية).

لغرض تحقيق قياس اثر الانفاق التشغيلي و الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي، قام البحث بالاختبارات

الآتية:

أولاً: وصف و تحليل المتغيرات المستخدمة:

يمكن توضيح و توصيف متغيرات البحث من حيث طبيعتها و اتجاهاتها، والجدول الاتي يبين نتائج بعض

المؤشرات الاحصائية ذات صلة بموضوع البحث:

الجدول (١) نتائج اختبار بعض المؤشرات الاحصائية للبيانات و المتغيرات المستخدمة

توزيع الطبيعي		الوسيط	المتوسط	اعلاه قيمة	ادنى قيمة	اختبارات
Jarque-Bera		Median	Mean	Maximum	Minimum	المتغيرات
Prob.	Value					
0.2685	2.6296	68,400,000,000	76,100,000,000	141,000,000,000	22,900,000,000	الانفاق التشغيلي



0.1870	3.3524	17,700,000,000	23,100,000,000	51,500,000,000	2,840,000,000	الانفاق الاستثماري
0.1924	3.2959	41.47000	49.61314	109.45000	12.28000	أسعار النفط
0.091	4.791	1460	1565.457	2002	1166	أسعار الصرف
0.2834	2.5211	11,7000,000,000	127,000,000,000	221,000,000,000	25,600,000,000	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩
توضح نتائج الجدول اعلاه النقاط الاتية:
١: الانفاق التشغيلي:

ان حجم الانفاق التشغيلي خلال مدة البحث يتراوح بين أدنى قيمة (٢٢,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) و أعلى قيمة (١٤١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) و بفارق (١١٨,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، و بمتوسط (٧٦,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠)، و وسيط قدر بـ (٦٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠)، و أما قيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (٢,٦٢٩٦) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، و استناداً الى ذلك فان متغير الانفاق التشغيلي يتبع توزيعاً طبيعياً.
٢: الانفاق الاستثماري:

ان حجم الانفاق الاستثماري خلال مدة البحث يتراوح بين أدنى قيمة (٢,٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠) و أعلى قيمة (٥١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) و بفارق (٤٦,٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، و بمتوسط (٢٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠)، و وسيط قدر بـ (١٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠)، و أما قيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (٣,٣٥٢٤) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، و استناداً الى ذلك فان متغير الانفاق الاستثماري يتبع توزيعاً طبيعياً.
٣: أسعار النفط:

ان معدل اسعار النفط خلال مدة البحث يتراوح بين أدنى قيمة (١٢,٢٨٠) و أعلى قيمة (١٠٩,٤٥٠) و بفارق (٩٧,١٧) دولار، و بمتوسط (٤٩,٦١)، و وسيط قدر بـ (٤١,٤٧)، و أما قيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (٣,٢٩٥٩) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، و استناداً الى ذلك فان متغير اسعار النفط يتبع توزيعاً طبيعياً.
٤: أسعار الصرف:

ان معدل اسعار الصرف خلال مدة البحث يتراوح بين أدنى قيمة (١١٦٦) و أعلى قيمة (٢٠٠٢) و بفارق (٨٣٦) دينار، و بمتوسط (١٥٦٥,٤٥٧)، و وسيط قدر بـ (١٤٦٠)، و أما قيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (٤,٧٩١) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، و استناداً الى ذلك فان متغير سعر الصرف يتبع توزيعاً طبيعياً.
٥: الناتج المحلي الاجمالي:

إن قيم الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث يتراوح بين أدنى قيمة (٢٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) و أعلى قيمة (٢٢١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، و بفارق (١٩٥,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، و بمتوسط (١٢٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)، والوسيط قدر بـ (١١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠)، و أما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (٢,٥٢١١) و أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، و استناداً الى ذلك فان متغير الناتج المحلي الاجمالي يتبع توزيعاً طبيعياً.

ثانياً: اختبارات نموذج الانحدار موضوع البحث:

يعتمد هذا البحث على استخدام مجموعة من الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية لقياس وتحليل دور الإنفاق التشغيلي والاستثماري في النمو الاقتصادي، وذلك كما يلي:

١. الثبات و الاستقرار للبيانات و المتغيرات (Stationary test /Unit root test)

تُعد اختبارات جذر الوحدة من الأدوات الهامة لتقييم استقرار بيانات المتغيرات الاقتصادية والمالية، نظراً لعدم استقرارها وتغيرها المستمر عبر الزمن. يتمثل أحد أشهر هذه الاختبارات في اختبار Augmented Dickey-Fuller، الذي يتمتع بالقوة والموثوقية في مقارنته بالاختبارات الأخرى (Atil and Fellag, ٢٠١٠: ٢٢٩). يُستخدم هذا الاختبار في البحث للتحقق من استقرار البيانات، كما يوضح ذلك نتائج التحليل في الجدول التالي:

الجدول (٢) نتائج اختبار الثبات و الاستقرار للبيانات و المتغيرات للنموذج الانحدار

Stationary		المتغيرات
Augmented Dickey-Fuller		
Level (المستوى)	First difference (الفرق، الاول)	
.Prob	.Prob	
Intercept	Intercept	
0.9999	0.0000	الانفاق التشغيلي
0.8384	0.0001	الانفاق الاستثماري
0.5205	0.0001	أسعار النفط
0.6915	0.0004	أسعار الصرف
0.8442	0.0000	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

يتبين من الجدول (٢) ان كافة المتغيرات موضوع البحث بعد فحص في الفرق الاول فانها مستقرة عند مستوى المعنوية (٥%) في (Intercept) من الاختبار (Augmented Dickey-Fuller)، وهذا يعني انه يمكن ان نعتمد عليها في اجراء عملية التكامل المشترك و تقدير المعلمات و التنبؤ بمسار المتغيرات.

٢. اختبار تحليل الارتباط بين المتغيرات (Correlation):

اختبار الارتباط عبارة عن العلاقة القائمة بين متغيرين او اكثر قابلة للقياس، والغرض الاساسي من هذا الاختبار نقطتان اساسيتان. الاولى تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات، الثاني تحديد حجم العلاقة بين متغيرات موضوع البحث (Ligia, ٢٠١٥: ٥٦). ونتائج هذا الاختبار توضح من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٣) نتائج اختبار العلاقة و الارتباط بين المتغيرات موضوع البحث

المتغيرات	الناتج المحلي الاجمالي	أسعار الصرف	الانفاق الاستثماري	الانفاق التشغيلي	أسعار النفط
الناتج المحلي الاجمالي	1.000	-0.7949	0.9196	0.9555	٨٢46.0
أسعار الصرف	-0.7949	1.000	-0.7234	-0.7876	-0.8169
الانفاق الاستثماري	0.9196	-0.7234	1.000	0.9261	0.7291
الانفاق التشغيلي	0.9555	-0.7876	0.9261	1.000	0.6989
أسعار النفط	٨٢46.0	-0.8169	0.7291	0.6989	1.000



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-

٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

يتبين من الجدول (٣) ان الارتباط بين

أ: ان الارتباط بين الانفاق الاستثماري والنتاج المحلي الاجمالي موجب، اي علاقة طردية قوية جداً بين الانفاق الاستثماري و الناتج المحلي الاجمالي لأن نتيجته الاختبار بلغت اكثر من (٩١٪) ، قد يكون السبب يعود الى دور الذي تؤديه الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي خاصة من خلال إنشاء مصادر إنتاجية جديدة في المجتمع.

ب: ان الارتباط بين الانفاق التشغيلي والناتج المحلي الاجمالي موجب اي علاقة طردية قوية جداً بين الانفاق التشغيلي و الناتج المحلي الاجمالي لأن نتيجته الاختبار بلغت اكثر من (٩٥٪) ، قد يكون السبب يعود الى دور الذي تؤديه الانفاق التشغيلي في الناتج المحلي الاجمالي لأن زيادة هذه النفقات تزيد القوة الشرائية ومن ثم تزيد الطلب الكلي الفعال وبالتالي تزداد الناتج المحلي الإجمالي.

ج: وفيما يخص الارتباط بين أسعار الصرف و الناتج المحلي الاجمالي فهي علاقة عكسية، لأن نتائج الاختبار تشير الى اكثر من (٧٩- ٪) وهذا يعني كلما ارتفع الدينار مقابل الدولار فان الناتج المحلي الاجمالي ينخفض، لأن في حالة ارتفاع سعر الصرف يزداد الطلب على السلع و الخدمات من الخارج لأن ثمنها رخيص مقارنة بالسلع و الخدمات المحلية وبالنتيجة ينخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي.

د: ان العلاقة بين أسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية و اجابية لأن نتيجة الاختبار بلغت اكثر من (٨٢٪) ، لأن العوائد النفطية تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

٣. التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Co -Integration Analysis):

بعد التأكد من وجود الثبات والاستقرار في بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة وكذلك وجود الارتباط بين المتغيرات، يأتي اختبار آخر لمعرفة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج، اذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكاملاً مشتركاً يدل على عدم وجود علاقة طويلة الاجل، ويقترح (Johannsen) احصائيتين لاختبار فرضية التكامل المشترك، حيث الاولى تعرف باختبار الاثر (Trace) حيث تختبر فرضية عدم القائلة بان (K) اقل او يساوي العدد (r) مقابل الفرضية البديلة (r = k)، اما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية العظمى (Juselius) (Maximum Eigen Value, ٢٠٠٦: ١٣٥). وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الآتي:

الجدول (٤) نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الانحدار

Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigen value)			Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)			المتغيرات
Prob.	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	Critical Value	Trace Statistic	
0.011	37.163	42.420	0.000	79.314	100.759	الانفاق التشغيلي
0.017	30.815	34.322	0.026	55.245	58.338	الانفاق الاستثماري



0.310	24.252	17.376	0.443	35.010	24.015	أسعار النفط
0.775	17.147	6.413	0.815	18.397	6.638	أسعار الصرف
0.0۰۲	3۶.۱۴3	4۱.۳20	0.000	۷۸.۳۳1	۹۹.۶۴9	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (1989-2023) باستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (4) أن ثلاث من المتغيرات الداخلة في النموذج ذات تكامل مشترك عند مستوى المعنوية (5%)، وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة .

4. تقدير المعلمات وتحديد اثر قصيرة الاجل و طويلة الاجل (Short - Long Impact):

إن نتائج الاختبارات السابقة تبدو كأساس قوي و منطقي لتقدير النموذج بشكل صحيح ، من الضروري اختيار النموذج ذي تحقق المعنوية الاحصائية والقياسية، والملائم في الوقت نفسه للبيانات المتوفرة، والذي يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والإشارة) للمعلمات المقدره، هناك نماذج عدة الا ان نموذج (ARDL) (Autoregressive distributed lag) بين النماذج اكثر استخداماً لأنه نموذج حركي وله مزايا عديدة (Rehman and Afzal, 2003: 48). لإيجاد اثر قصيرة و طويلة الاجل و نقطة التوازن، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي::

الجدول (5) نتائج تقدير النموذج وأثر قصيرة الاجل و طويلة الاجل

Bounds Test			اثر طويلة الاجل		CointEq (-1) نقطة التوازن		اثر قصيرة الاجل		المتغيرات	
Significance Level			F-statistic	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.		Coefficient
Level	I1 Bound	I0 Bound								
%10	4.06	3.03	6.622	0.000	2.153	0.000	-1.726	0.000	0.964	الانفاق التشغيلي
				0.000	0.771			0.000	0.620	الانفاق الاستثماري
%5	4.57	3.47		0.000	0.450			0.002	0.823	أسعار النفط
				0.000	-0.334			0.008	-0.481	أسعار الصرف
AIC	S.S.R	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	F-statistic	Adjusted R-squared	R-squared				
-1.486	0.087	0.111	0.0000	90.728	0.985	0.996				

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (1989-2023) باستخدام برنامج E-views 9

يتبين من الجدول (5) أن أثر المتغيرات المذكورة في الناتج المحلي الاجمالي معنوي عند مستوى (5%) و لكن في درجة ومستويات مختلفة سواءً في قصيرة الاجل او طويلة الاجل، وتتضح من الجدول النقاط الآتية: أولاً: فيما يخص أثر الانفاق التشغيلي في الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير، إذا ازداد الانفاق التشغيلي بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.96%)، ولكن هذا التأثير في المدى الطويل سيرتفع الى اكثر من (2%)، قد يكون السبب يعود الى ارتفاع حجم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية في الموزانات العامة بسبب تكاثر السكان من جهة و تعيين الاف الموظفين من قبل الحكومة من جهة اخرى وهذا ادى بطبيعة الحال الى ارتفاع حجم تأثيره في النمو الاقتصادي في العراق.



ب: فيما يخص أثر الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير، اذ ازداد الإنفاق الاستثماري بنسبة (١٪) يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بنسبة (٠,٦٢٪)، ولكن هذا التأثير في المدى الطويل سيرتفع قليلاً الى اكثر من (٠,٧٧٪)، قد يكون السبب يعود الى الاثار المضاعف للإنفاق الاستثمار الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي و الذى ادى الى ارتفاع حجم تأثيره في الاجل الطويل ولكن اقل مقارنةً بحجم تأثير الإنفاق التشغيلي.

ج: بالنسبة لأسعار النفط، اذ ترتفع أسعار النفط بنسبة (١٪) تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع في المدى القصير بالنسبة (٠,٨٢٪) ولكن هذا التأثير في المدى الطويل سينخفض الى (٠,٤٥٪) قد يكون السبب يعود الى ايجاد وتنويع مصادر اخرى لتكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق مثل المشاريع الانتاجية والاستثمارية والمنافذ الحدودية والانشطة الاقتصادية المحلية غير النفطية.

د: بالنسبة لأسعار الصرف، اذ ترتفع بنسبة (١٪) يؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,٤٨٪)، ولكن في المدى الطويل سينخفض تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي، أي اذ ترتفع أسعار الصرف بنسبة (١٪) ستؤثر في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,٣٣٪) وهذا مؤشر يدل على الاستقرار النسبي في السياسة النقدية لدى البنك المركزي .

و: حسب نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds Test) ان القيمة المحسوبة للـ (F-statistic) لجميع النموذج اكبر من اعلى القيمة الحرجة (الجدولية) (Critical Value) في مستويات (٥٪) فانها تشير الى وجود التكامل المشترك في الاجل الطويل.

ز: فيما يخص نقطة التوازن (CointEq (-1)) فإن معامل تصحيح الخطأ يعبر عن سرعة التكيف من الاجل القصير الى الاجل الطويل، ويجب أن يكون سالباً و معنوياً ليؤكد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، يلاحظ من الجدول (٥) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ و البالغة (-١,٧٢٦) سالبة و معنوية عند مستوى (٥٪)، وهذا يعني أن مقدار الفائض يقدر بـ (٠,٧٢٦) وبعبارة اخرى فان مقدار (٠,٧٢٦) من خطأ الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لو 1 " 1 في الأجل الطويل و المدة المطلوبة لتصحيح الخلل يستغرق ما يقارب اكثر من ستة اشهر (1.72661.7266 = ٠,٥٧٩١).

ح: ان معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعة للنموذج بلغت قيمتهما اكثر من (٩٩٪) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع، والاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جداً، وهذا يعني أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج و حسن التقدير.

ط: قيمة (F) و بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي اقل من قيمة (P-Value ٠,٠٥)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة، ونلاحظ أن قيمة (Standard Error و SSR) عموماً قليلة و مقبولة (اذ قارننا مع النموذج OLS) وتشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية من جهة اخرى.

ي: بالنسبة لـ (AIC) الذي عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، وهو من المؤشرات الاحصائية المهمة، كلما كانت القيمة اقل كانت افضل، ومن خلال الجدول (٥) يتبين أن القيم المفقودة في النموذج قليلة (اذ قارننا مع النموذج OLS) وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المقدر.

5: فحص المشاكل القياسية (The Diagnostic Checking):

إن نتائج الاختبارات التشخيصية لمصادقية النموذج المقدر تظهر بالشكل الآتي:

الجدول (6) اختبارات فحص المشاكل القياسية

The Diagnostic Checking				
عدم توزيع الطبيعي Jarque-Bera Histogram	التشخيص Ramsey RESET	عدم التجانس التباين ARCH	التعدد الخطي Inflation Variance Factor	الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey
٠,٦٧٧٠		٠,٩٩٣٧	من ٩,٤٨ الى ٣,٦٧	٠,٢٠٢٠

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-

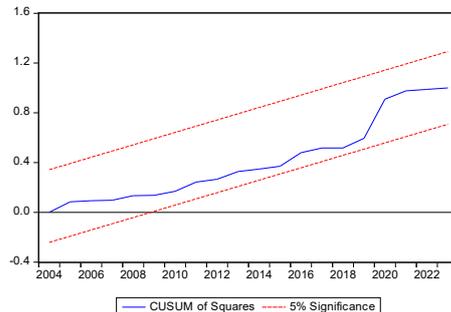
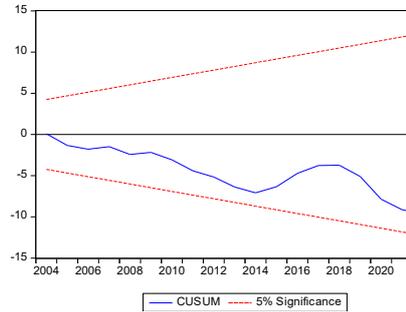
٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

يتبين من الجدول اعلاه و بعد الاختبارات التشخيصية لمصادقية النموذج المقدر، فانه بشكل عام ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية، وذلك دليل على حسن استخدامها وكذلك يسمح بإجراء عملية التنبؤ.

٧: استقرارية المعلمات و النماذج المقدر (The Stability Test):

من أجل بيان مدى استقرار المعلمات المقدر اعتمد على كل من الاختبارات (CUSUM , CUSUM

SEQUARES) و النتائج تظهر في الاشكال الآتية:



الشكل البياني (١) استقرارية المعلمات للنموذج الاقتصادي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-

٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

من خلال الشكلين (١) يظهر أن المعلمات في النموذج المقدر والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالمعلمات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات عند مستوى المعنوية (٥%) وهذه النتيجة تدعم إجراء عملية التنبؤ.

ثالثاً: التنبؤ بمسار الانفاق التشغيلي و الاستثماري و النمو الاقتصادي وبيان العلاقة بينهما

التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية من الخطوة الاخيرة و المهمة في انجاز مراحل بناء النموذج القياسي، ولكي يسمح بأجراء عملية التنبؤ من الضروري على الاقل أن تكون النماذج المقدر خالية من المشاكل القياسية وكذلك أن تكون المعلمات المقدر مستقرة.

هناك عدة طرق و نماذج لأجراء عملية التنبؤ، الا ان البحث اعتمد على نموذج (ARIMA) ونتائج التحليل



يمكن توضيحها من خلال الفقرات الآتية:

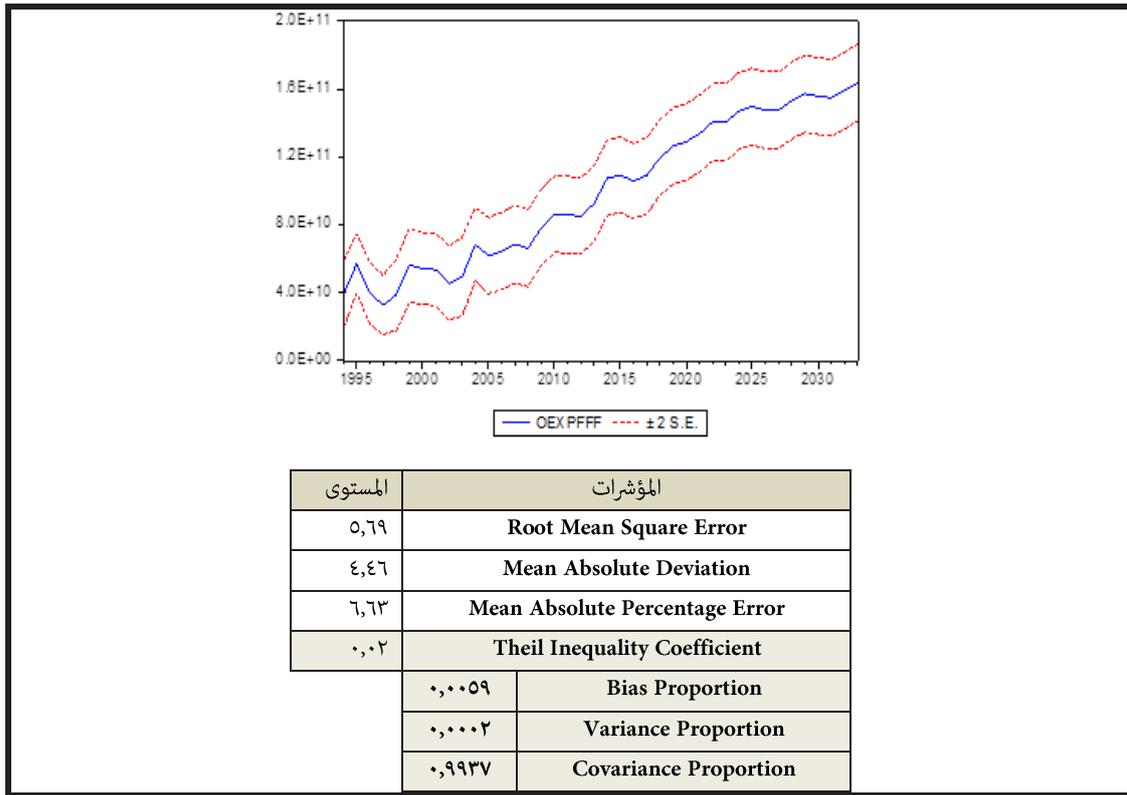
الأولى: الانفاق التشغيلي:

لإجراء عملية التنبؤ بمسار الانفاق التشغيلية في العراق، لابد إجراء الخطوتين الآتيتين:

١: اختبار الاداء التنبؤي للأنفاق التشغيلي خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠٢٣):

يوضح هذا الاختبار: هل النموذج الخاص بالانفاق التشغيلي في العراق خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠٢٣) قابل

للتنبؤ ام لا؟ ونتائج الاختبار تظهر بالشكل الآتي:



يتبين من الشكل (٢) ان نتائج الازطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) كانت قيمتها (٥,٦٩ و ٤,٤٦ و ٦,٦٣) على التوالي، أي اكثر من الواحد الصحيح و اقل من العشرة، وكلما كان اقل دل على افضل الاداء التنبؤي، اما معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو افضل المؤشر الذي من خلاله يتبين أن عملية التنبؤ تتجه نحو المسار الصحيح ويساوي (٠,٠٢) وهو اقرب من الصفر، وكلما كان اقل و اقرب الى الصفر كان افضل، وهذا يعني الاداء التنبؤي للنموذج كبير، اما فيما يخص اجزاءه الثلاثة التي تتكون من (Bias Proportion) و (Variance Proportion) و (Covariance Proportion) من خلال المؤشرات يتبين أن عملية التنبؤ تعمل على تقليل الازطاء كانت قيمتها (٠,٠٠٥٩ و ٠,٠٠٠٢ و ٠,٩٩٣٧) على التوالي، وهذا يدل على مصداقية وموثوقية النموذج المعتمد.

٢: التنبؤ بحجم الانفاق التشغيلي خلال المدة (٢٠٢٤-٢٠٣٣):

بعد إجراء اختبار الاداء التنبؤي و اظهار قابلية النموذج لعملية التنبؤ، ومن خلال استخدام نموذج



(ARIMA) يتبين أن حجم الانفاق التشغيلي المتنبأ للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٣٣) كالآتي:

الجدول (٧) التنبؤ بالنفقات العامة خلال المدة (٢٠٢٤ - ٢٠٣٣)

السنوات المتنبأ	الانفاق التشغيلي المتنبأ (الارقام بالدولار)
٢٠٢٤	143025919865.758
٢٠٢٥	144888923473.5075
٢٠٢٦	146720271134.0058
٢٠٢٧	148520500741.5395
٢٠٢٨	150290141050.556
٢٠٢٩	152029711830.9668
٢٠٣٠	153739724020.8117
٢٠٣١	155420679876.3288
٢٠٣٢	157073073119.475
٢٠٣٣	158697389082.9393
معدل النمو المركب	1.05%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-

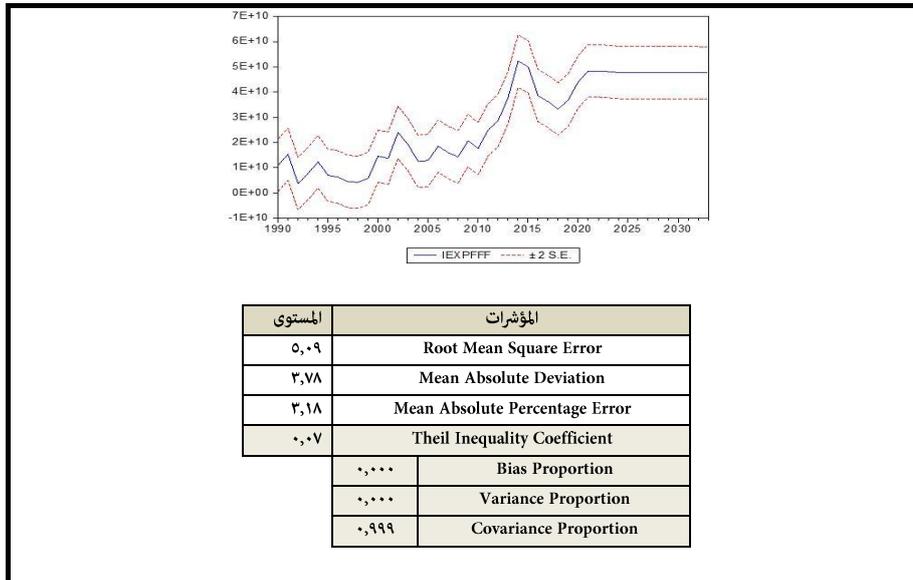
٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

يتضح من الجدول (٧)، أن مسار الانفاق التشغيلي المتنبأ يتجه نحو الارتفاع خلال عشر سنوات قادمة، بمعدل النمو المركب (١,٠٥%) سوف يكون السبب يعود الى التوقع لزيادة عدد السكان و ارتفاع حجم الحاجات الاجتماعية و متطلبات الخدمات الصحية و التعليمية و تعيين الموظفين الجدد...الخ.

الثاني: الانفاق الاستثماري:

لإجراء عملية التنبؤ بمسار الانفاق الاستثماري في العراق، لابد اجراء الخطوتين الاتيتين:

١: اختبار الاداء التنبؤي للأنفاق الاستثماري خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠٢٣):





يوضح هذا الاختبار: هل النموذج الخاص بالانفاق الاستثمارى في العراق خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠٢٣) قابل للتنبؤ ام لا؟ ونتائج الاختبار تظهر بالشكل الآتي:

يتبين من الشكل (٣) ان نتائج الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) كانت قيمتها (٥,٠٩ و ٣,٧٨ و ٣,١٨) على التوالي، أي اكثر من الواحد الصحيح و اقل من العشرة، وكلما كان اقل دل على افضل الاداء التنبؤي، اما معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو افضل المؤشر الذي من خلاله يتبين أن عملية التنبؤ تتجه نحو المسار الصحيح ويساوى (٠,٠٧) وهو اقرب من الصفر، وكلما كان اقل و اقرب من الصفر كان افضل، وهذا يعني الاداء التنبؤي للنموذج كبير، اما فيما يخص اجزائه الثلاثة التي تتكون من (Bias Proportion) و (Variance Proportion) و (Covariance Proportion) من خلال المؤشرات يتبين أن عملية التنبؤ تعمل على تقليل الاخطاء كانت قيمتها (٠,٠٠٠ و ٠,٠٠٠ و ٠,٩٩٩) على التوالي، وهذا يدل على مصداقية وموثوقية النموذج المعتمد.

٢: التنبؤ بحجم الانفاق الاستثمارى خلال المدة (٢٠٢٤-٢٠٣٣):

بعد إجراء اختبار الاداء التنبؤي و اظهار قابلية النموذج لعملية التنبؤ، ومن خلال استخدام نموذج (ARIMA) يتبين أن حجم الانفاق الاستثماري المتنبأ للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٣٣) كالآتي:

الجدول (٨) التنبؤ بالنفقات العامة خلال المدة (٢٠٢٤ - ٢٠٣٣)

السنوات المتنبأ	الانفاق الاستثماري المتنبأ (الارقام بالدولار)
٢٠٢٤	46929279982.88
٢٠٢٥	46907571682.13
٢٠٢٦	46886840812.34
٢٠٢٧	46867043364.02
٢٠٢٨	46848137309.24
٢٠٢٩	46830082512.39
٢٠٣٠	46812840645.01
٢٠٣١	46796375104.41
٢٠٣٢	46780650935.93
٢٠٣٣	46765634758.80
معدل النمو المركب	-0.03%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩ -

٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

يتضح من الجدول (٨)، أن مسار الانفاق الاستثماري المتنبأ يتجه نحو الانخفاض خلال عشر سنوات قادمة، وبمعدل النمو المركب (٠,٠٣٪-) سوف يكون السبب يعود الى ارتفاع حجم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية في الموزانات القادمة بسبب تكاثر السكان من جهة و تعيين الاف الموظفين من قبل الحكومة من جهة اخرى وهذا ادى بطبيعة الحال الى انخفاض حجم الانفاق الاستثماري الحكومي المتنبأ في العراق.

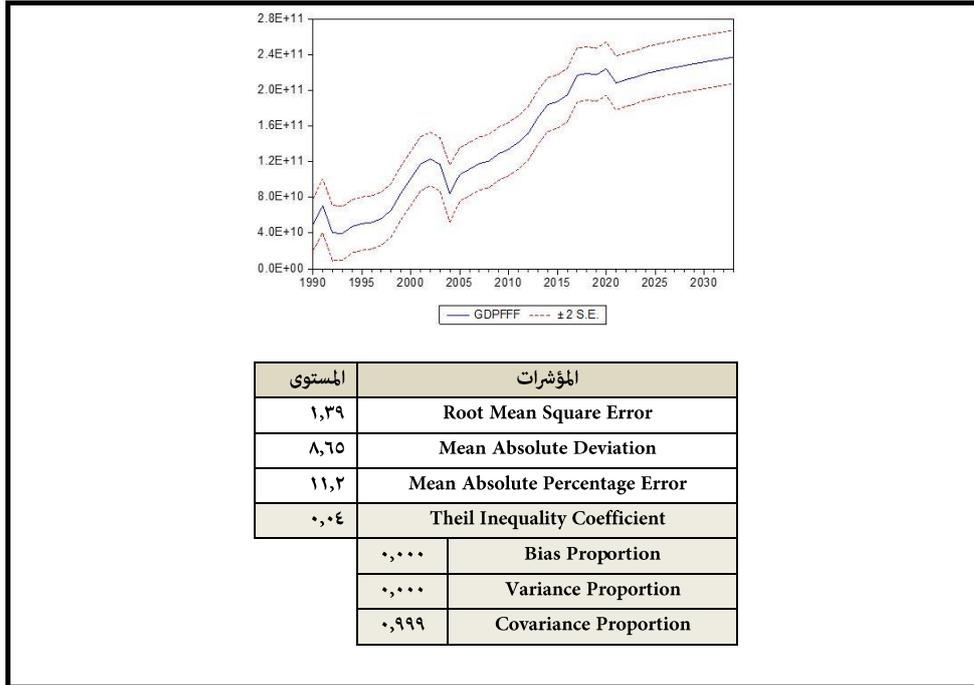
الثالث: الناتج المحلي الاجمالي:

لإجراء عملية التنبؤ بمسار الناتج المحلي الاجمالي في العراق، لابد اجراء الخطوتين الاتيتين:

١: اختبار الاداء التنبؤي للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠٢٣):

يوضح هذا الاختبار: هل النموذج الخاص الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠٢٣)

قابل للتنبؤ ام لا؟ ونتائج الاختبار تظهر بالشكل الاتي:



يتبين من الشكل (٤) ان نتائج الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) كانت قيمتها (١,٣٩ و ٨,٦٥ و ١١,٢) على التوالي، أي اكثر من الواحد الصحيح و اقل من العشرة، وكلما كان اقل دل على افضل الاداء التنبؤي، اما معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو افضل المؤشر الذي من خلاله يتبين أن عملية التنبؤ تتجه نحو المسار الصحيح ويساوي (٠,٠٤) وهو اقرب من الصفر، وكلما كان اقل و اقرب من الصفر كان افضل، وهذا يعني الاداء التنبؤي للنموذج كبير، اما فيما يخص اجزاءه الثلاثة التي تتكون من (Bias Proportion) و (Variance Proportion) و (Covariance Proportion) من خلال المؤشرات يتبين أن عملية التنبؤ تعمل على تقليل الاخطاء كانت قيمتها (٠,٠٠٠ و ٠,٠٠٠ و ٠,٩٩٩) على التوالي، وهذا يدل على مصداقية وموثوقية النموذج المعتمد.

٢: التنبؤ بحجم الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٢٤-٢٠٣٣):

بعد إجراء اختبار الاداء التنبؤي و اظهار قابلية النموذج لعملية التنبؤ، ومن خلال استخدام نموذج

(ARIMA) يتبين أن حجم الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ للسنوات (٢٠٢٤-٢٠٣٣) كالآتي:



الجدول (٩) التنبؤ بالناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٢٤- ٢٠٣٣)

السنوات المتنبأ	الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ (الارقام بالدولار)
٢٠٢٤	216720204504.69
٢٠٢٥	218913253772.86
٢٠٢٦	221040183459.18
٢٠٢٧	223102987043.32
٢٠٢٨	225103597902.29
٢٠٢٩	227043891122.55
٢٠٣٠	228925685257.44
٢٠٣١	230750744031.60
٢٠٣٢	232520777994.08
٢٠٣٣	234237446121.54
معدل النمو المركب	%0.78

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-

٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

يتضح من الجدول (٩)، أن مسار الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ يتجه نحو الارتفاع خلال عشر سنوات قادمة، ومعدل النمو المركب (٠,٧٨٪) سوف يكون السبب يعود الى تأثير حجم الانفاقين التشغيلية و الاستثمارية الذاتي سيؤديان بدورهما الى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق، لكي توضح اكثر سيقوم البحث بقياس اثر الانفاقين التشغيلية و الاستثمارية المتنبأ في الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ.

الثالث: أثر الانفاقين التشغيلية و الاستثمارية المتنبأ في الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ خلال المدة (٢٠٢٤-

٢٠٣٣)

لإيجاد أثر الانفاقين التشغيلية و الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة المذكورة ، تظهر نتائج تحليل خلال الجدول الآتي:

الجدول (١٠) أثر الانفاقين التشغيلية و الاستثمارية المتنبأ في الناتج المحلي الاجمالي المتنبأ خلال المدة (٢٠٢٤-

٢٠٣٣)

Method: ARDL Estimation									المتغيران
AIC	SSR	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	F-statistic	Adjusted R squared	R-squared	Prob.	Coefficient	
٤٩,٣٧	٤,٨٠	١,١٧	٠,٠٠٠	١٩٨,٦	٠,٩٧٠	٠,٩٧٥	٠,٠٠١	٠,٧٥٢٥	الانفاق التشغيلي المتنبأ
							٠,٠٣٨	٠,٨٨٤٩	الانفاق الاستثماري المتنبأ

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراقي، والبنك الدولي خلال المدة (١٩٨٩-

٢٠٢٣) باستخدام برنامج E-views ٩

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يأتي:

١: من خلال مقارنة بين قيمة المعلمات المقدرة من الجدول (١٠) سوف يظهر خلال السنوات العشرة القادمة



أن أثر الانفاق التشغيلي المتنبأ في الناتج المحلي الاجمالي معنوي عند مستوى (5%)، أي إذ يرتفع مستوى الانفاق التشغيلي المتنبأ خلال السنوات العشرة القادمة بنسبة (1%) سوف يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بنسبة اكثر من (0,75%)، وهذا يعني تأثيراً ايجابياً للانفاق التشغيلي المتنبأ في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات القادمة.

2: وفيما يخص الانفاق الاستثماري المتنبأ تظهر النتائج بأن اثرها في الناتج المحلي الاجمالي معنوي عند مستوى (5%)، أي إذ يرتفع مستوى الانفاق الاستثماري المتنبأ بنسبة (1%) سوف يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بنسبة اكثر من (0,88%)، وهذا يعني تأثيراً ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي اكثر من الانفاق التشغيلي خلال السنوات القادمة.

3: ان معامل التحديد (R^2) مرتفعة لنموذج وهو اكثر من (97%) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) سيبلغ (97%)، وهذا يعني أن النفقات العامة في النموذج لها علاقة قوية مع الناتج المحلي الاجمالي، والاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جداً، وهذا دليل على حسن استخدام النماذج و حسن التقدير.

4: قيمة (F) و بدلالة إحصائية (0,000) وهي اقل من قيمة (P-Value 0,000)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من جهة، ونلاحظ أن قيمة (SSR و Standard Error) عموماً قليلة و مقبولة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية من جهة اخرى.

5: بالنسبة لـ (AIC) الذي عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، وهو من المؤشرات الاحصائية المهمة، كلما كانت قيمة اقل كانت افضل، ومن خلال الجدول يتبين أن القيم المفقودة في النموذج قليلة وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المقدر.

الاستنتاجات

من خلال الوصف والتحليل السابق، توصل البحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. السيطرة الحكومية: يعد العراق من بين الدول التي يسيطر فيها القطاع العام على معظم النشاطات الاقتصادية. وقد توسع دور الحكومة ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية المعروفة. ونتيجة لهذا التوسع، ارتفع حجم الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري.

2. تأثير نوع الإنفاق: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق تعتمد على نوع الإنفاق وطريقة توزيعه. فالإنفاق على البنية التحتية والتعليم والصحة يعزز النمو الاقتصادي بشكل أكبر مقارنة بالإنفاق على القطاعات غير الإنتاجية.

3. نوع و اتجاه العلاقة: توجد علاقة طردية قوية بين الإنفاقين التشغيلي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب الدور المباشر للإنفاقين في توليد مصادر دخل جديدة في المجتمع، أو بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة القدرة الشرائية في المجتمع. هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي واستغلال الموارد المحلية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

4. تأثير الإنفاقين خلال مدة البحث: تأثير الإنفاقين التشغيلي والاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي معنوي،



ولكن حجم تأثير الإنفاق التشغيلي على الناتج المحلي الإجمالي أكبر مقارنةً بتأثير الإنفاق الاستثماري.

٥. تأثير أسعار النفط والصرف: أثر أسعار النفط وأسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي معنوي. ومع ذلك، فإن حجم تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي أكبر مقارنةً بتأثير أسعار الصرف، ويعود هذا إلى اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على العائدات النفطية.

٦. العلاقة التكاملية: يتميز الإنفاق التشغيلي والاستثماري بعلاقة تكاملية مع الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل. في المدى القصير، يكون تأثير الإنفاق التشغيلي أقل مقارنةً بالمدى الطويل، وينطبق نفس الأمر على الإنفاق الاستثماري.

٧. التوقعات المستقبلية للإنفاق التشغيلي المتنبأ: من المتوقع أن يشهد الإنفاق التشغيلي المتنبأ ارتفاعاً خلال العشر سنوات القادمة نتيجة لزيادة عدد السكان وتزايد حجم الاحتياجات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليمية. في المقابل، من المتوقع أن يشهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً بسبب زيادة حجم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية.

٨. التوقعات المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي المتنبأ: من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي المتنبأ ارتفاعاً أقل مقارنةً بالإنفاق التشغيلي المتنبأ خلال العشر سنوات القادمة، ويعود ذلك إلى هيمنة الإنفاق التشغيلي في الموازنات العامة والاعتماد الأقل على المنتجات المحلية.

٩. تأثير الإنفاق الاستثماري المتنبأ: يُتوقع أن يكون للإنفاق الاستثماري المتنبأ تأثير أكبر على الناتج المحلي الإجمالي المتنبأ خلال السنوات ٢٠٢٤-٢٠٣٣ مقارنةً بالإنفاق التشغيلي المتنبأ. يعود ذلك إلى الدور الهام الذي ستلعبه القطاعات الاقتصادية الأخرى في تحسين الطبيعة الإنتاجية وإعادة تشغيل القطاعات الصناعية المنتجة.

المقترحات

استناداً إلى النتائج المستخلصة من البحث، تم تقديم المقترحات التالية:

١. إعادة هيكلة الإنفاق وتعزيز الشراكات العامة-الخاصة: ينبغي على الحكومة إعادة هيكلة الإنفاق للحد من الاعتماد على الإنفاق التشغيلي وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. يمكن تنفيذ برامج خصخصة لبعض الأنشطة الحكومية لتخفيف العبء المالي على الدولة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد.
٢. توجيه الإنفاق العام وتعزيز البنية التحتية، والتعليم، والصحة: يجب التركيز على توجيه الإنفاق العام نحو البنية التحتية، والتعليم، والصحة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. من الضروري زيادة الاستثمارات في بناء وتطوير البنية التحتية، وتحسين جودة التعليم والخدمات الصحية، مع وضع استراتيجيات للتوزيع العادل والفعال للإنفاق العام.
٣. التوازن بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري لتعزيز التأثير على الناتج المحلي الإجمالي: يجب على الحكومة الحفاظ على التوازن بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري لتحقيق أقصى تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي. ينبغي مراقبة توزيع الإنفاق وتقييم أدائه بانتظام لضمان توجيه الموارد بفعالية نحو الأنشطة ذات الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي.
٤. زيادة كفاءة الإنفاق التشغيلي وتعزيز الإنفاق الاستثماري: من الضروري تحسين كفاءة الإنفاق التشغيلي



لتحقيق أقصى استفادة منه، مع تعزيز الإنفاق الاستثماري لتحقيق نمو اقتصادي طويل الاجل. يجب تحسين آليات الرقابة والمحاسبة للإنفاق التشغيلي، وتخصيص الموارد بشكل فعال للمشروعات الاستثمارية.

5. تنويع الاقتصاد وتحسين استقرار الأسعار: لتقليل الاعتماد على العائدات النفطية وتقليل تأثير تقلبات أسعار النفط، يجب على الحكومة تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وتطوير سياسات مالية لتحسين استقرار أسعار الصرف.

6. تحقيق الأثر التكاملي بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري: لتعظيم الأثر التكاملي بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري على المدى القصير والطويل، ينبغي تنفيذ سياسات مالية متوازنة تعزز التعاون بين القطاعات الحكومية المختلفة، وتعزز الكفاءة في استخدام الموارد لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

7. تخطيط استراتيجي لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والحفاظ على الاستثمارات: يجب وضع استراتيجيات لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة دون التأثير السلبي على الإنفاق الاستثماري. ينبغي تحسين إدارة الموارد المالية وتطبيق سياسات تقشفية عند الضرورة، مع الحفاظ على جودة الخدمات الأساسية.

8. تعزيز السياسات التي تدعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الإنفاق التشغيلي: ينبغي تعزيز السياسات التي تدعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الإنفاق التشغيلي لتعزيز النمو الاقتصادي. ذلك يتطلب تطوير الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمار في قطاعات متنوعة لزيادة التنوع الاقتصادي.

9. زيادة الاستثمارات لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام: ينبغي توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، لتحسين القدرات الإنتاجية وإعادة تشغيل القطاعات الصناعية وبذل الجهود لتوفير حوافز للاستثمار في هذه المجالات.

المصادر والمراجع

1: الرسائل والأطروحات الجامعية:

طويل، بهاء الدين (2016). «دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي»، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج خضر باتنة، الجزائر.

قندوسي، طاوش (2013). «تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر من 1970-2014»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

لعجال، لعمرية (2017). «أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014»، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

2: المجلات والبحوث العلمية:

أحمد، جعفر طالب، ورفاء، زهرة خليف (2015). «تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للمدة (1980-2012)»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 23، جامعة واسط، العراق.

حجي، إدريس رمضان (2023). «قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022)»، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 21، العدد 79، العراق.

خيرة، شريف، ومحمد، بن شاعة (2018). «أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر»، مجلة



الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد ١٥، العدد ١، الجزائر.

صباح، نزار كاظم، وتاية، أريج عبدالزهرة (٢٠١٨). «تحليل وقياس أثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام أسلوب التكامل المشترك وفؤذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦)»، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد ٢٦، العراق.

الطائي، عبدالرحمن كريم عبد الرضا، والمكوصي، رحمن حسن علي (٢٠١٨). «تحليل واقع العلاقة بين أسعار النفط العالية والنمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية للمدة ١٩٧٠-٢٠١٥»، مجلة واسط، العدد ١٤، العراق. العاني، قاسم عبدالستار عبدالرحمن (٢٠٢٢). «أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)»، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٥٩، جامعة تكريت، العراق.

الغالبى، كريم سالم (٢٠١٢). «الإنفاق الحكومي واختبار قانون Wagner في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١٠): تحليل وقياس»، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد ٢٥، العراق. كاظم، علي عبدالله حسين (٢٠٢٣). «أثر تطور النفقات العامة في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)»، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٦، الجزء ٣، العراق.

الكبيسي، محمد صالح سلمان، وحسن، نضال قادر (٢٠١٤). «قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، جامعة بغداد، العراق.

محمد، عبد الكريم عبد الله، وجحيل، قيس أنيس (٢٠١٦). «تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج VAR»، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٣٩، العدد ١٠٦، العراق. ٣: الكتب العربية:

أندراوس، عاطف وليم (٢٠١٤). «الاقتصاد المالي العام»، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية. جوارتيني، جيمس، وأستروب، ريتجارد (٢٠٠٩). «الاقتصاد الكلي»، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع، عمان.

خلف، فليح حسن (٢٠٠٦). «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

دخيل، محمد حسن (٢٠٠٩). «إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة»، منشورات حلب الحقيقية، الطبعة الأولى، سوريا.

زيني، محمد علي (٢٠٠٩). «الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل»، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، الطبعة الثالثة، بغداد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

العلي، عادل فليح (٢٠٠٩). «المالية العامة والقانون الضريبي»، الجزء الأول، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن. العمري، هشام صفوت (١٩٨٨). «اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية»، الجزء الأول، الطبعة الأولى، العراق.

العيسى، نزار سعد الدين، وقطف، إبراهيم سليمان (٢٠٠٦). «الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان.



قحطان، السيوقي (١٩٨٩). «اقتصاديات المالية العامة»، الطبعة الأولى، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق.
ناشد، سوزي علي (٢٠٠٠). «الوجيز في المالية العامة»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
نجار، عبد الهادي (١٩٨٨). «مبادئ اقتصاد مالي»، دار النهضة العربية، مصر.

٤: المصادر الإنكليزية:

Andolfatto, D (٢٠٠٥). "Macroeconomic Theory and Policy Preliminary Draft", Simon Fraser University.

Atil, Lynda, & Fellag, Hocine (٢٠١٠). "On the stability of the unit root test", Journal Afrika Statistika, Vol ٥, No ٥.

Fozzard, A., Holmes, M., Klugman, J., & Withers, K (٢٠٠٤). "Dépenses Publiques", Public Spend, je PDF, ٥.

Juselius, Katarina (٢٠٠٦). "The COINTEGRATED VAR MODEL – methodology and applications", Oxford University Press.

Perkins, H., Radelet, L., & Lindauer, L (٢٠٠٨). "Économie du développement", ٣ème édition, Édition de Boeck, Belgique.

Prodan, Ligia (٢٠١٥). "Econometric Analysis Model of the Correlation between Final Consumption and Gross Disposable Income", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol ٥, No ٣.

Rehman, H. UR, & Afzal, M (٢٠٠٣). "The J Curve Phenomenon: An Evidence from Pakistan", Pakistan Economic and Social Review, Vol ٤١, No ٢/١. Retrieved from <http://www.jstor.org/stable/25825244>.

Veiga, Francisco, & Asien, Ari (٢٠١٣). "How does political instability affect economic growth?", European Journal of Political Economy, Vol ٢٩, Netherlands.

٥: المواقع الإلكترونية:

البنك الدولي: World Bank

البنك المركزي العراقي: Central Bank of Iraq

صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن. متوفر على الرابط التالي: IMF

Abstract

Operational and investment spending are among the financial tools that governments use to influence economic activity to achieve economic growth. The Iraqi economy is characterized by the public sector's control over the majority of its economic activities over the past years, so these



two variables have a clear impact on economic growth in Iraq. That is why this research aims to Measure and analyse the impact of operational and investment spending on the gross domestic product during the period (1989-2023) and predict the path of this impact until the year (2033). To achieve this goal, the research relies on the descriptive and quantitative analysis approach by using the (ARDL) model. The research found that there is a positive relationship between operating and investment spending with economic growth, and an increase in operating spending by (1%) led to an increase in the gross domestic product by (0.96%), and in the same period, an increase in investment spending by (1%) led to an increase in the gross domestic product by (0.62%), and the research suggested the necessity of working to rationalize operating spending to increase economic growth, and it is necessary to increase the volume of investment spending in the general budget to increase the volume of gross domestic product and thus achieve the required economic growth in Iraq.

Keywords: Operating spending, investment spending, gross domestic product, Economical Prediction.

پوختە:

خەرجىيى بەكاربەردن و ۋەبەرھەتەن لەو ئامرازە دارايىنەن كە حوكومەتەكان بەكاربان ئەھتەن بۆ درووستكردنى كاريگەرىيى لەسەر چالاكئىيە ئابوورىيەكان، لە پىناوى فەراھەمكردنى گەشەى ئابوورىيى لە ۋلاتەكانىندا. ئابوورىيى عىراق بە گشتىيى بە ۋە ناسراۋە كە زۆرىنەى چالاكئىيە ئابوورىيەكانى لەلایەن كەرتى گشتىيە ۋە لە ماۋەى سالانى رابردوودا كۆنترۆلكرائە، بۆيە خەرجىيى بەكاربەردن و ۋەبەرھەتەن كاريگەرىيى ئاشكرائەن ھەبوۋە لەسەر گەشەى ئابوورىيى لە عىراق دا. بۆيە توپتەنە ۋە كەمان تىشك ئەخاتە سەر بىر و ئاراستەى كاريگەرىيى ئەو دوو گۆراۋە لەسەر گەشەى ئابوورىيى لە عىراق دا، بۆ گەشتەن بەم ئامانجەش، پشتمان بە رىبازى ۋە سەفى و شىكارىيى چەندايەتتىيى بەستوۋە بە بەكارھەتەننى مۆدەللى (ARDL). لە توپتەنە ۋە كەدا دەركەوتوۋە كە پەيوەندىيى راستەوانە ھەيە لە نىۋان خەرجىيى بەكاربەردن و ۋەبەرھەتەن لە گەل گەشەى ئابوورىيىدا، بەجۆرىك زىادبوونى خەرجىيەكانى بەكاربەردن بە رىژەى (۱%) بوۋە بەھۆى زىادبوونى بەرھەمى گشتىيى ناوخۆيى بە رىژەى (۰،۹۶%)، و لە ھەمان ماۋەدا، زىادبوونى خەرجىيەكانى ۋەبەرھەتەن بە رىژەى (۱%) بوۋە بەھۆى زىادبوونى بەرھەمى گشتىيى ناوخۆيى بە رىژەى (۰،۶۲%)، لە كۆتايىدا توپتەنە ۋە كە كۆمەللىك پىشنىارى خستوۋەتەروو لەوانە بە پىۋىستى زانىۋە كاربكرىت بۆ عەقلانىيىكردنى خەرجىيەكانى بەكاربەردن بە ئامانجى زىادكردنى گەشەى ئابوورىيى، ھاۋكات بە پىۋىستى ئەزانىت كاربكرىت بۆ زىادكردنى قەبارەى خەرجىيەكانى ۋەبەرھەتەن لە بوودجەى گشتىيىدا بە مەبەستى زىادكردنى قەبارەى بەرھەمى گشتىيى ناوخۆ بە ئامانجى بەدەستھەتەننى گەشەى ئابوورىيى پىۋىست لە عىراقدا.

كلىيلە ۋەشەكان: خەرجى بەكاربەردن، خەرجى ۋەبەرھەتەن، بەرھەمى گشتىيى ناوخۆ، پىشنىيى ئابوورىيى